الأمم المتحدة

E/CN.7/2006/L.1/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
15 March 2006
Arabic
Original: English

لجنة المخدّرات

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦

مشروع التقرير

المقرّر: علي حجيغلام **ساريازدي** (جمهورية إيران الإسلامية)

إضافة

مناقشة مواضيعية بشأن التنمية البديلة بصفتها استراتيجية هامة لمكافحة المخدرات وإرساء التنمية البديلة بصفتها مسألة متعدّدة المجالات

١- نظرت اللجنة، أثناء جلستيها ١٢٦٥ و١٢٦٦، المعقودتين في ١٤ آذار/مارس، في البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "مناقشة مواضيعية بشأن التنمية البديلة بصفتها استراتيجية هامة لمكافحة المخدرات وإرساء التنمية البديلة بصفتها مسألة متعدّدة المجالات".

٢- وافتتح رئيس اللجنة المناقشة المواضيعية التي أدارها رئيس فرع الشراكة في التنمية التابع لشعبة العمليات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ألقى كلمة استهلالية. وعملا بما اتفقت عليه اللجنة، قاد المناقشةَ ثلاثة من أعضاء فريق المناقشة، وهم: فيكتوريا أوخينيا ريستريبو أوريبي (كولومبيا) ودافيد جونستون (الولايات المتحدة الأمريكية) وكريستوف بيرغ (ألمانيا). وقدّمت السيدة ريستريبو أوريبي عرضا إيضاحيا بالصوت والصورة عن الموضوع الفرعي "النطاق والتحدّيات". أمّا السيدان جونستون وبيرغ، فقد قدّم كل منهما على التوالي عرضا إيضاحيا بالصوت والصورة عن الموضوعين الفرعيين "النهج المتكامل إزاء التنمية البديلة" و"دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

150306 V.06-52096 (A)

والجريمة في التنمية البديلة". وقدّم ممثّل للأمانة أيضا عروضا إيضاحية بالصوت والصورة عن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التنمية البديلة.

٣- وألقى كلمة في إطار هذا البند ممثّلو بوليفيا والمكسيك وبيرو وشيلي وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والسويد وهنغاريا وغواتيمالا ونيجيريا وأستراليا وجمهورية إيران الإسلامية والأرجنتين واليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا والنرويج.

٤- وألقى كلمة أيضا المراقبون عن باكستان وإندونيسيا وأفغانستان وغانا وفييت نام والصين وتونس وباكستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمغرب وسلوفينيا وإكوادور وبوركينا فاسو.

٥- كما ألقى كلمة المراقبون عن الجماعة الآندية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وألقى كلمة أيضا المراقب عن معهد الدراسات السياساتية، نيابة عن لجنة المنظمات غير الحكومية بفيينا.

المداولات

٦- تناول أعضاء فريق المناقشة ومتكلّمون آخرون، في عروضهم الإيضاحية ومناقشاتهم، جملة من الأمور منها استحداث مفهوم للتنمية البديلة في سياق مكافحة المخدرات وإطار الجهود الإنمائية الذي هو أوسع نطاقا، والتحدّيات الرئيسية التي تواجهها مختلف مناطق العالم فيما يتعلق بزراعة المحاصيل غير المشروعة، وتمويل التنمية البديلة وتقييمها. ودارت مناقشة أيضا حول المسائل المتعلقة بمزيج الأنشطة والترتيب التسلسلي في تنفيذها وإدماجها في صميم الجهود الإنمائية العامة والتنمية البديلة الوقائية ومشكلة زراعة نبتة القنّب غير المشروعة. ونُظر أيضا، في إطار هذه المناقشة المواضيعية، في نتائج أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميدان التنمية البديلة والتوجّهات في المستقبل.

١- النطاق والتحديات

٧- انصبّ التركيز في المناقشة المواضيعية على مختلف الجوانب المفاهيمية والبرنامجية للتنمية البديلة. كما تناولت المناقشة المشاكل والتحدّيات التي تواجه التنمية البديلة في مختلف مناطق زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وكيفية تقييم أثر برامج التنمية البديلة.

٨- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة اعتبار التنمية البديلة مكوِّنا جوهريا في استراتيجية شاملة للتصدّي للمخدرات من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وكان هناك اتفاق عام أيضا على أن نجاح التنمية البديلة يقتضي أن يكون هناك مزيج شامل من الأنشطة يشمل خفض الطلب والصحة والتعليم والجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة والرامية إلى تحقيق أمور منها تحسين ظروف معيشة المجتمعات المستفيدة بغية كسر قيد الاعتماد على المخدرات غير المشروعة، وكذلك تدابير تكميلية بشأن القضاء على الزراعة غير المشروعة وإنفاذ القانون. وأفيد بأن الالتزام السياسي والتركيز الطويل الأمد هما مكوِّنان أساسيان للنجاح. ولاحظ بعض المتكلّمين أن هناك حاجة إلى برامج التنمية البديلة من أجل معالجة مشكلة زراعة نبتة القنّب غير المشروعة نظرا لازدياد إنتاج القنّب والطلب عليه على الصعيد العالمي. وانصبّ التشديد على ضرورة تأطير برامج التنمية البديلة في سياق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

٩- ولوحظ أن برامج التنمية البديلة ينبغي أن تشكّل جزءا من الجهود المبذولة في مجال تحقيق التنمية المستدامة وأن تُدمَج في الاقتصادات الوطنية والدولية وكذلك في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. ولوحظ أيضا أنه، نظرا لكون موارد التنمية البديلة قد تكون محدودة في بعض الحالات، فقد يكون النهج الآخر الذي يمكن اتّباعه متمثّلا في إدماج أنشطة التنمية البديلة في صميم الأنشطة الإنمائية الوطنية والدولية الراهنة.

١٠- واستُبين عدد من التحديات الكبرى التي تواجه التنمية البديلة، منها الفقر والظروف الأمنية وضعف الإطار القانوني والعزلة الجغرافية للمجتمعات المتضرّرة ومحدودية حضور الدولة ورداءة البنية التحتية والشواغل البيئية وسبل الوصول إلى الأسواق وضرورة إشراك القطاع الخاص في تسويق منتجات التنمية البديلة.

١١- ودارت أيضا مناقشة حول أفضل الممارسات بشأن تنفيذ برامج التنمية البديلة. فقد كان هناك مثلا توافق في الآراء على أن النهوج الإشراكية وتمكين المجتمعات المتضرّرة هما من الشروط الأساسية لتصميم برامج التنمية البديلة وتنفيذها وتقييمها. وسلّم عدّة متكلّمين بأن تمويل التنمية البديلة غير كاف لمواجهة التحدّيات المقبلة. وأشار بعض المتكلّمين إلى ضرورة تعزيز آليات الدعم المالي وأن هذه الآليات ستستوجب إرساء ترتيبات تعاونية مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. وسلّم متكلّمون بدور التنظيمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بصفتها من عوامل النهوض بالمشاركة المجتمعية وتحقيق الاستدامة. وأُفيد بأن إنشاء آليات للتمويل الصغير الذي يتيح

للمجتمعات المتضرّرة سبل الحصول على قروض لتمويل مبادرتها في مجال التنمية البديلة هو واحد من النهوج التي ينبغي المضي في تطويرها وإدراجها ضمن أفضل الممارسات.

١٢- ولاحظ أحد المتكلّمين أن عددا صغيرا فقط من البلدان روّجت سبل وصول منتجات التنمية البديلة إلى أسواقها على أساس تفضيلي، وأنه ينبغي للبلدان الأخرى أن تفتح أسواقها أمام المنتجات القادمة من المناطق التي كانت تزرع فيها محاصيل غير مشروعة ولديها مشاريع تنمية بديلة، مع أخذ مبادئ المنافسة العادلة في الحسبان. وأشير في هذا السياق إلى أنه يمكن التفكير في اعتماد شكل ما من أشكال المعاملة التفضيلية لمنتجات التنمية البديلة في السياق الأوسع المتعلق بالمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وأفيد إضافة إلى ذلك بأنه يمكن استكشاف نهوج تسويقية جديدة حتى يتبيَّن بوضوح أنّ منتجات التنمية البديلة تساهم في القضاء على إنتاج المخدرات غير المشروعة وتعاطيها، حيث إنّ هذا يشجّع المستهلكين على اشتراء تلك المنتجات.

١٣- وفيما يتعلق بتقييم أثر برامج التنمية البديلة، كان هناك توافق في الآراء على الحاجة إلى مزيج من المؤشّرات لا يقتصر على قياس تقليص المساحة التي تُزرع فيها محاصيل غير مشروعة. وأفيد بأن تلك المؤشّرات تشمل قياس التحسّن في معيشة المجتمعات المشاركة في برامج التنمية البديلة ومصادر رزقها، كتحسين سبل الاستفادة من التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات وكذلك توليد فرص العمل. وأشار بعض المتكلّمين إلى ضرورة أخذ مسألة تقدير مدى أثر أنشطة بناء المؤسسات وتحسين القدرة الحكومية والاعتبارات البيئية وغير ذلك في الحسبان عند تقييم نجاح برامج التنمية البديلة. واعتبر إدراج مسألة مراعاة المنظور الجنساني مهمّاً أيضاً في برامج التنمية البديلة. ولوحظ أيضا أن هناك ثروة من المعارف في ميدان التنمية البديلة وأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تبيُّن أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتقاسمها.

٢- النهج المتكامل إزاء التنمية البديلة

١٤- انصبّ تركيز المناقشة المواضيعية أيضا على اختيار المزيج المناسب من عناصر التنمية البديلة وترتيب تسلسل تلك العناصر على النحو المناسب، كما تركّزت المناقشة على الكيفية التي يمكن بها ترويج التنمية البديلة بصفتها مسألة متعدّدة المجالات وإدماجها في صميم الخطط والبرامج الانمائية، وكيفية مواءمة أنشطة كل أصحاب المصلحة، وتحديد الفاعلين الذين سيكونون في أفضل موقع لتنفيذ التنمية البديلة وبرامج التنمية البديلة الوقائية.

١٥- وذكر عدد من المتكلّمين أن اتّباع نهج متكامل إزاء التنمية البديلة سيقتضي اتّباع نهج يُوازِن بين جهود التنمية البديلة وسيادة القانون. ولوحظ أن القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة وعلى إنتاج المخدرات غير المشروعة على نحو مستدام يتطلّب اتّباع نهج متكامل يشمل تدابير بشأن كل من التنمية البديلة وخفض الطلب والمنع وإنفاذ القانون، مع التقيّد بمبادئ حقوق الإنسان. وأُفيد بأن من الضروري أن تكون تلك التدابير مُحكمة التوازن وأن تُطبَّق وفقا لتسلسل مناسب وبأنها يجب أن تكون منسَّقة تنسيقا جيدا مع التدابير الانمائية الأخرى. ولوحظ أن من الضروري تكييف برامج التنمية البديلة لكي تتناسب مع الظروف الخاصة بكل منطقة من المناطق. ونظرا لذلك، قد يتغيّر ترتيب تسلسل الأنشطة وفقا لتلك الظروف. ولاحظ أحد المتكلّمين أن الشركاء في التعاون الدولي الذين يقدّمون مساعدة تقنية واقتصادية إلى أفغانستان ينبغي لهم أن يستمروا في تقديم الدعم والخبرة الفنية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد. وأفاد بأنه ينبغي اتّباع نهج متكامل في أفغانستان يشمل طائفة من الأنشطة، منها الأنشطة المتعلقة بالتنمية البديلة، التي من شأنها أن تمكِّن المزارعين من تأمين مصادر رزق كريمة والتخلّي عن زراعة المحاصيل غير المشروعة.

١٦- وكان هناك اتفاق عام على استصواب إدماج التنمية البديلة ضمن برامج التنمية الأوسع نطاقا. وفيما يتعلق بالطريقة المثلى لإدماج التنمية البديلة في صميم جدول أعمال التنمية الدولي، أُفيد بأنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يمضي في القيام بدوره المتمثّل في الدعوة إلى المناصرة من أجل تشجيع الوكالات الإنمائية المتعدّدة الأطراف على أخذ التنمية البديلة في الاعتبار عند صوغ برامجها. ولوحظ أن نجاح التنمية البديلة سيتوقّف أيضا على قدرات الوكالات المحلية والتزام الحكومات. وأُفيد في هذا الصدد بأن بعض العناصر المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار هي دعم توفير فرص للعمل المشروع بجميع أشكاله وتدريب منظّمي المشاريع وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ناهيك عن بناء القدرات لصالح رابطات المنتجين على مستوى القاعدة الشعبية. وأفاد أحد المتكلّمين بأن مسألة كيفية مواءمة التدابير التي يتخذها كل الفاعلين يمكن تناولها من خلال آليات تشاورية تحدّد الأهداف والمؤشّرات المشتركة بهدف الوفاء باحتياجات المستفيدين.

١٧- وذكر متكلّمون أيضا ضرورة توسيع مفهوم التنمية البديلة لكي يشمل التنمية البديلة الوقائية. وأشاروا، إضافة إلى ذلك، إلى التنمية البديلة الوقائية بصفتها استراتيجية ناجعة، نظرا لارتباطها المباشر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة، كوسيلة للحيلولة دون الانتقال بالمحاصيل غير المشروعة إلى مناطق أخرى والتقليل من ازدياد انتاج المخدرات غير المشروعة. وأفاد متكلّمون آخرون بأن من المهم فهم سياق التنمية البديلة الوقائية وأهدافها.

٣- دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التنمية البديلة

١٨- انصبّ التركيز في المناقشة المواضيعية على نتائج أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى الاتجاه الذي سيتخذه تركيز برامجها في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والعالمي في المستقبل.

١٩- وسلّم عدّة متكلّمين بما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من عمل في مجال التنمية البديلة. وأعربوا عن إدراكهم أن المكتب كان له دور كبير في عدّة مجالات من التنمية البديلة على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. وأشار عدّة متكلّمين إلى أن المكتب قدّم خدمات استشارية ومساعدة تقنية ونفّذ مشاريع وابتكر نهوجا إشراكية واجتذب دعما حكوميا قويا. وأعرب عدّة متكلّمين عن إدراكهم للخبرة الفنية التي يتمتّع بها المكتب في هذا المجال المواضيعي وأفادوا بأن قاعدته المعرفية ينبغي أن تُستغل بالكامل. وأشار بعض المتكلّمين إلى أن التركيز الإقليمي للمكتب، وإن كان منصبّاً من قبل على البلدان الآندية وبلدان جنوب شرق آسيا، فإنه ينبغي توسيعه بغية مساعدة بلدان في مناطق أخرى. وأشار بعض المتكلّمين في هذا السياق إلى ضرورة إتاحة برامج التنمية البديلة وتطبيقها على مشكلة زراعة نبتة القنّب غير المشروعة، وخصوصا في أفريقيا.

٢٠- وتناول عدّة متكلّمين مسألة تركيز المكتب عمله على التنمية البديلة، فدعوا المكتب إلى مواصلة العمل على بناء القدرات وتحسين التآزر في الجهود والتعاون مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع وكالات دولية أخرى. وأفاد بعض المتكلّمين أيضا بأنه ينبغي للمكتب أن يمضي في تنفيذ المشاريع وإدماج التنمية البديلة في صميم الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا. وشدّد متكلّمون آخرون أيضا على أن المكتب في موضع فريد يمكّنه من القيام بدور الجهة المحورية التي تتيح التفاعل بين مختلف الفاعلين، من أجل توليد المعرفة وإدارتها والاضطلاع بدور الجهة الحافزة على القيام بأنشطة في مجال التنمية البديلة والمنسقة لتلك الأنشطة. وفي هذا السياق، لاحظ عدّة متكلّمين أن الموارد ينبغي أن تتاح من أجل التمكين من القيام بمبادرات في مجال التنمية البديلة الوقائية والتصدّي لمشكلة زراعة نبتة القنّب غير المشروعة.

٢١- وفي ختام المناقشة المواضيعية، لخص رئيس اللجنة النقاط البارزة التي أبديت أثناء المناقشة، على النحو التالي:

(أ) أعرب كل المتكلّمين عن رأي مفاده أن التنمية البديلة مكوّن أساسي لاستراتيجية التصدّي للمخدرات الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية؛

(ب) أظهرت المناقشة أن معظم البلدان اتفقت على أن التنمية البديلة ينبغي أن تتّبع نهجا متكاملا يتطلّب مزيجا من الأنشطة الشاملة تشمل بذل جهود في مجالات خفض الطلب والصحة والتعليم والتنمية المستدامة، وكذلك أنشطة تكميلية في مجال القضاء على الزراعة غير المشروعة وإنفاذ القانون؛

(ج) أبدي شاغل مثاره تضاؤل التمويل المتاح للاضطلاع بأنشطة للتنمية البديلة على نطاق عالمي، بما في ذلك الأثر الذي يمكن أن يكون لذلك على البرامج الراهنة وعلى توسيع تغطية برامج التنمية البديلة؛

(د) أشارت أغلبية المتكلّمين إلى ضرورة تقييم أثر أنشطة التنمية البديلة استنادا إلى مؤشّرات تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية وليس فقط بالاستناد إلى الأرقام المتعلقة بتقليص حجم المحاصيل غير المشروعة؛

(هـ) أشار عدد من المتكلّمين إلى أهمية تعزيز وتدعيم برنامج التنمية البديلة الذي يعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذه. وأعربوا في هذا السياق عن إدراكهم لما يتحلّى به المكتب من معرفة وخبرة فنية، وطلبوا منه أن يمضي في عمله في هذا الميدان وأن يعزّز دوره كجهة حافزة على التوعية وعلى تشجيع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وخصوصا المؤسسات المالية الدولية، على العمل معا في مجال التنمية البديلة.